قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

فعالية الاتصال بين الجامعة و المحيط الاجتماعي ودوره في التنمية و التحديث

The Effectivess of Communication between the University and the Social Environment and its rol in Developmet and Modernization

طيفوري رحماني بوزينة أحمد [1] * ، مونيس أحمد [2]
[1] كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة علي لونيسي، البليدة 2 – الجزائر
[2] كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة علي لونيسي، البليدة 2 – الجزائر

Key words:

University,

Development,

Value Development, Communication ,

Update,

Effectiveness.

Abstract

There is no doubt that the university system currently exists in the face of a transitional institutional and community period, although higher education played the role of progressive institutional modernization during the beginning of independence until the 1980s, which was mainly related to the production of university frameworks needed by the state in order to fill the gap in The field of modernization of its administrative, office, social and economic organs, while today, after fulfilling its need of integrated frameworks, especially in the public sectors, needs to renew the tasks of university education and expand it at the same time, from merely producing university laboratory and professional frameworks To produce frameworks bearing strong academic and scientific compositions, in order to qualify for dynamic productive involvement in the field of labor market and production based on new integration measures required by contemporary financial, economic and technological transformations, so university education is currently multi-role. With the multiplicity of urgent demands for the requirements of these transformations, from which the approach we adopt in our analysis is the comparative critical historical approach, which we issue in our study and research, this approach is shaped according to the nature of the subject of the research, there is no-how much.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :2019/10/05

القبول : 2019/11/18

الكلمات المفتاحية:

الجامعة،

التنمية،

تنمية القيم،

الاتصال،

التحديث،

الفعالية.

ملخص

مما لاشك فيه أن المنظومة الجامعية توجد حاليا إزاء فترة مؤسساتية و مجتمعية انتقالية،و هذا رغم أن التعليم العالي لعب دور التحديث المؤسساتي المرحلي خلال بداية الاستقلال إلى حدود الثمانينات،والذي تعلق أساسا بإنتاج الأطر الجامعية التي تحتاجها الدولة من أجل سد الخصاصة في مجال تحديث أجهزتها الإدارية و المكتبية والاجتماعية والاقتصادية،بينما أصبحت اليوم و بعد استفاء حاجتها من الأطر المدمجة خاصة في القطاعات العمومية،في حاجة إلى تجديد مهام التعليم الجامعي وتوسيعه في نفس الوقت،من مجرد الاقتصار على إنتاج الأطر الجامعية المكتبية و المهنية إلى إنتاج الأطر الحاملة لتكوينات أكاديمية و علمية متينة،لكي تتأهل إلى الانخراط الدينامي المنتج في مجال سوق العمل والإنتاج المبني على مقاييس إدماجية جديدة تقتضيها التحولات المالية والاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة،ولذلك فإن التعليم الجامعي يتعدد أدواره حاليا بتعدد المطالب الملحة لمقتضيات هذه التحولات،ومنه كان المنهج الذي نتبناه في تحليلنا هو المنهج التاريخي النقدي المقارن،وهو الذي نصدر عنه في دراستنا و بحوثنا، هذا المنهج يتشكل بحسب طبيعة موضوع البحث، فليس هناك – كما يقول لوسيان جولدمان – منهج فارغ من المضمون.

و لذلك سنتناول في هذه الدراسة أهم المحاور التي ينبغي أن ترتكز عليها هذه المهام المنوطة حاليا،بالتعليم الجامعي و دور الاتصال الفعال داخل المجتمع،حيث يعتبر التكوين بمعناه التأهيلي والمهني و الجامعي مكونا مترتبا أوتوماتيكيا عن هذه المهام،ونتناول في هذا الإطار محورين، الأول:يتعلق بموضوع تنمية القيم، والمحور الثاني:يتعلق بموضوع التحديث.

* Corresponding author at: Blida 2 University, ALGERIA
Email : teifouri73@yahoo.fr

1ـ مقدمة

يعتبر التعليم أحد أهم عناصر التنمية البشرية و من أهم ركائز بناء مجتمع المعرفة،وهو الوسيلة الفعالة لمحاربة الثالوث الخطير و المتمثل في الفقر و الجهل و المرض،والحد من الأزمات الاجتماعية و الاضطرابات السياسية و تأمين الاستقرار.

و بواسطة التعليم و فعالية الاتصال يمكن تزويد الفرد بالمعرفة التي تؤمن له العيش الكريم و تمنحه القدرة على استنباط الحلول و التفكير المنطقي لمعالجة أموره اليومية،و في مواجهة التعليم تنتشر الأمية و يعم السلوك العشوائي للفرد و عدم القدرة على مقاربة الأمور بشكل منطقي و استنباط الحلول لها ،لذلك ركز معظم علماء الاجتماع و خبراء التنمية على التعليم و التكوين وتفعيل الاتصال كوسيلة لمحاربة الفقر والجهل و المرض،وكعنصر أساسي في التنمية البشرية والاقتصادية.

فما هي إذن علاقة الجامعة بمسألة تنمية القيم و مسألة التحديث؟وأين تكمن فعالية الاتصال في هذا المجال؟

1ـ مفهوم الاتصال

يحيل مفهوم الاتصال على دلالات عديدة و ليس بالأمر الجديد،إلا أن تكاثر التكنولوجيا الحديثة واتساع دائرة الممارسات الإعلامية واكتسابها شرعية،لم يعد يجادل فيها الكثيرون مما قد ألحق بالمفهوم أبعادا جديدة أضيفت إلى ما هو موجود من رؤى حيث جعلت من الاتصال قيمة محورية لمجتمعاتنا خاصة في بداية الألفية الثالثة،و لهذا يشمل الاتصال عدة مجالات معرفية كالآداب والاجتماع و العلوم الأخرى، فالاتصال متعدد الأبعاد يتضمن تبادل المعاني و التعبيرات الفنية وسيكولوجية الإقناع و تطبيقات التكنولوجية الرقمية و غيرها.

و هو عملية معقدة اجتماعيا و تشكل إحدى المكونات الأساسية للجماعة حتى يمكن القول أنه لا يمكن في الأصل تصور جماعة بدون الاتصال، و الاتصال أيضا هو عملية ربط بين طرفين مرسل و مستقبل لتأدية وظيفة محددة في إطار النشاط الإنساني،إذن الاتصال هو عملية نمائية غايتها هو حصول الفرد والجماعة على المعارف والمعلومات والإلمام بتجارب الأفراد والجماعات الأخرى[1].

و يعرفه البعض ببساطة على أنه"قضايا اجتماعية أساسا" و عامة فإن القدرة على الاتصال مع الآخرين يعزز فرصة الفرد في الحياة في حين أن غيابها يعتبر شكل من أشكال الشخصية المرضية.

2ـ تطور التعليم و ظهور الجامعات

عرف التعليم و تقدم العلوم تطورا على مدى التاريخ، فإذا كانت الحاجة إلى الوسيلة المناسبة لتحقيق العيش الآمن والكريم هي وراء التقدم العلمي،فإن التعليم هو الوسيلة المناسبة لتحقيق هذا التقدم العلمي و توسيع آفاق الابتكار والإبداع،و بالتالي تحقيق مزيد من التنمية و التحديث المجتمع. وعلى مدى التاريخ كان للعلماء دور في تحديد سياسات الدول وقدموا المشورة لقادتها في اتخاذ قرار من القرارات. وقد رافق العلماء العرب قادة المسلمين في حروبهم،وعملوا بأوامر الخلفاء في نقل المعارف و ترجمتها و تدوينها مصنفين ترجمة أو تأليف كتاب جزءا من جزية أو تحرير سجين أو إعتاق رقبة. و كان بيت الحكمة الذي أسسه الخليفة المأمون مؤسسة قائمة بذاتها ومدرسة للرياضيات وللتنجيم،وكانت هذه المدرسة نواة لنشأة و تطور المدارس المتخصصة التي كانت بمعظمها تتمحور حول أستاذ يحوط به مجموعة من التلامذة،هكذا نشأت مدارس ابن سينا و الفارابي و الخوارزمي وغيرهم،ومع غروب الحضارة العربية الاسلامية حمل الغرب راية التقدم العلمي مستفيدا من التجربة العربية و الإسلامية في نشر العلم و المعرفة و انتشرت لديه المدارس الدينية على غرار المدارس الإسلامية، إلا أن تقدم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الحاجة المتزايدة إلى كتبة و محاسبين و غير ذلك، دفع بالكثيرين إلى اللجوء إلى مراكز التعليم المنتشرة في المجتمعات الدينية للحصول على معرفة محددة تؤمن لهم وظيفة عمل ووسيلة العيش.

3ـ تطور التعليم في الغرب و ظهور الجامعات

يعتبر التعليم العالي بالمفهوم الجامعي من مبتكرات العصور الوسطى في القرن الثاني عشر[2]،حين أدى تقدم النظم الاقتصادية و الخطوات الأولى التي قامت بها البرجوازية الغربية لزيادة الثروة ومعدلات الرفاه بين الناس والحاجة إلى كتاب يستطيعون معاونة الإدارة الدنيوية و الدينية للمجتمع، إلى انتقال مسؤولية التعليم من أيدي الرهبان المولجين بالشؤون الروحية إلى رجال الدين المولجين بالقضايا الدنيوية و الحياتية للناس أكثر من اهتمامهم بقضايا الدين،و أصبح التعليم في المدارس الملحقة بالكاتدرائيات أكثر اهتماما بالشؤون الحياتية من التعليم الديني الذي بقي يتركز في الأديرة و الكنائس،حيث أدى هذا الانتقال وضع النواة الأولى لنشأة التعليم العالي و الجامعي.

لقد أمن المعلمون الجدد التابعون للكاتدرائيات حاجات التعليم للعدد المتزايد من الطلبة الذين كانوا يتبعون المعلم من مدرسة إلى أخرى،و مع زيادة ساعات الدوام أصبح من الصعب انتقال الأساتذة من مكان إلى آخر فاستقروا في "الكاتدرائيات "التي كانت الوحيدة القادرة على تأمين المأكل و الملبس والمسكن للطلاب وللأساتذة،ولقد اشتهرت في هذه المرحلة مدارس الكاتدرائيات في "ريمس"و"باريس" و"شارترز"خصوصا بعد أن أصبحت الأخيرة عاصمة للدولة الفرنسية، و أقام فيها الكثير من عظماء الفنون والآداب والعلوم، وكنتيجة لانتعاش التجارة فيها أصبح في وسعها إعالة العدد الأكبر من الطلاب الوافدين الذين كانوا يعيشون في بادئ الأمر غير منظمين في جوار مشاهير المعلمين،و لكن مع تزايد عددهم أصبح هناك حاجة إلى وضع نظام واقعي لقياس المعارف المكتسبة،و إلى ضرورة وضع نظام استعلام عن الطلاب،و بدورهم

وجد الطلاب الحاجة إلى ضرورة تكوين روابط لحماية مصالحهم الاجتماعية والتعليمية فاستخدموا لأول مرة تعبير "الجامعة"الذي أصبح مرادفا لجمعيات الأساتذة وطلاب العلم،و كان من الممكن أن يكون في المدينة الواحدة عدة "جامعات "لطلبة الطب أو الحقوق وغير ذلك،وكانت كل مجموعة من الطلاب والأساتذة أو ما أصطلح على تسميته "جامعة "يعمل بالقوانين والأنظمة المألوفة والمعمول بها في النقابات،ولم يكن يسمح للطالب المتخرج بأن يزاول مهنة التدريس إلا إذا منحته "جامعته "درجة الأستاذية أي ما يعني الإجازة في التدريس،لذا جرى اعتماد النجاح في الامتحانات كدليل على القدرة على ممارسة التدريس و منعا للمحسوبية والاستغلال، وبعد ذلك دفعت ضروريات التعليم الطلبة إلى المطالبة ببعض الحقوق المادية والاجتماعية "لجامعاتهم" وتنظيم طرائق جديدة للتدريس والامتحانات،ما أدى إلى التصادم بين مصالحهم و مصالح أهل المدن من البرجوازيين وكنتيجة لهذه الصدامات الطبقية العنيفة،أعلن " فيليب أغسطس "عام 1200 إعفاء الطلاب من التقدم إلى المحاكم المدنية،وجرى منح طلاب مدرسة أكسفورد عام 1209 بعض الحقوق والامتيازات الجديدة،فقاموا بتأسيس أول مركز ثقافي لهم في مدينة كمبريدج و مع ارتفاع عدد الطلاب في المدن الكبرى، ظهر العديد من معاهد التعليم الجديدة في باريس و أكسفورد و سال رنو و في غيرها من المدن الأوروبية التي كانت تقوم بأعمال التدريس و إجراء الامتحانات بشكل أكثر تنظيما وجرى إطلاق تسمية "الجامعة بالمفهوم الحديث عام 1208 على معهد باريس أولا، و أنشئت أول كلية فيها عام 1280 [3] وفي تلك الحقبة كانت الطبقة البرجوازية تمد الجامعات بالأموال كونها أصبحت تشكل بيئة اقتصادية وتجارية تساعدها على تطوير أعمالها و توسيعها، وفي نفس الوقت تقاومها خوفا من تكاثر الطلبة وازدياد وعيهم ومطالبهم، و مع ذلك وجدوا ضرورة إرسال أبنائهم إليها كي يصبحوا مؤهلين للإمساك بالسلطة ويظهر أثر الانتقال الطبقي للطلاب من الفئات الاجتماعية المختلفة في تطور طريقة منح الشهادات والدرجات العلمية لدى بعض الجامعات، إذ أصبحت شبيهة بمنح لقب "الفروسية " التي تؤهل حاملها الانتساب إلى إحدى النقابات، التي كانت قد بدأت بالنمو في حينه نتيجة التطور الاقتصادي والانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع بدأت الصناعة تكون ملامحه الأساسية مع تطور النظام الاقتصادي و العسكري و السياسي.

4- مهام و أدوار الجامعة الجزائرية على المستوى تعديل و تنمية القيم داخل المجتمع

لقد بدأ مصطلح تنمية المجتمع في الاستخدام العالمي ليشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، في المجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي، ولهذا تعد القيم من أهم الموضوعات السوسيولوجية والأنتروبولوجية التي إهتم بها علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي و علماء الانتروبولوجيا و قد استرعت باهتماماتهم،لأن البحث في الظواهر الاجتماعية و الثقافية هو بحث في مسألة القيم،اذ أن مفهوم القيم يحيلنا في نفس الوقت إلى مفهوم الثقافة. ذلك أن مفهوم الثقافة كما يعرفه الأنتروبولوجيون أمثال مالونوفسكي وكاردينر وماركريت ميد وغيرهم،هي نسق مجتمعي متكامل يضم العادات والقيم والدين و اللغة و الفن و أنماط آداب و المعاملات السلوكية داخل كل المجتمعات البشرية،وتعتبر القيم داخل هذا النسق أهم مكون ثقافي،فدورها في الحفاظ على الوحدة الثقافية والمؤسساتية و العقائدية للمجتمع دور حيوي ومؤثر جدا و كل انهيار يصيب منظومة القيم،في أي مجتمع يترتب عنه تبعات و انعكاسات و تداعيات سلبية ليس فقط،على المستوى المجتمعي والأخلاقي،بل وكذلك على مستوى الإنتاج والمر دودية في مجال الأعمال والخدمات ومعاملة الأفراد لبعضهم البعض داخل الحياة الاجتماعية والإنسانية ككل[4]، و قد أكدت أبحاث كثيرة هذه الحقيقة حيث تبين أن أزمة القيم،كمعايير مرجعية ضابطة تؤثر على الأعمال الاقتصادية وعلى العمل الجماعي في شتى المجالات الاقتصادية الحرة والمجالات الاجتماعية والسياسية والإدارية، حيث أن فقدان الثقة في المجتمع وعدم شعورا لأفراد بالاطمئنان الذاتي والأخلاقي في مجال علاقاتهم المؤسساتية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، يؤثر على روح التعاون والعمل المشترك و يؤدي بهم أحيانا إلى اتخاذ قرارات معينة وردود فعل معينة غير عقلانية تجاه قضايا معينة بدافع سيكولوجي ووجداني نتيجة الشعور بانهيار وأزمة القيم.

و نظرا لأهمية القيم داخل المجتمع فقد غدا من الضروري أخذها بعين الاعتبار فعالية الاتصال في كل مشاريع التنمية والتحديث، بحيث يتعين على واضعي هذه المشاريع ضرورة امتلاك وعي علمي ونظري أولا حول المدلول الوجودي والفلسفي والسوسيولوجي والسيكولوجي لمنظومة القيم،وذلك حتى لا تتعطل هذه المشروعات التنموية بفعل عوائق ومؤثرات القيم السائدة داخل المجتمع. وينبغي في رأينا أن توكل إلى المؤسسة الجامعية مهمة القيام ببحوث سوسيولوجية وأنتروبولوجية دقيقة وجدية،من أجل امتلاك رؤية علمية حكومية وسياسية حول الميكانيزمات والآليات والمدلولات النفسية والاجتماعية و الميتافيزيقية،التي تؤثر القيم على ذهنية ونفسية المجتمع، وكذا من أجل معرفة عوامل تآكلها وتغيرها سلبا وإيجابا وعناصر قابليتها إلى التطور الحضاري الإيجابي،وهذا على غرار ما تقوم به مراكز "البحوث و الدراسات"الملحقة برئاسة الحكومة أو الوزارات ظاهرة أساسية في معظم دول العالم وبعض هذه وحدات ضمن الهيكل الرسمي لمؤسسات الدولة تقوم بالدراسات المتخصصة في الشؤون الخاصة بكل وزارة،وتتلقى موازنتها المالية ضمن موازنة وزارتها و تكون مهمة هذه المراكز أقرب إلى توفير البيانات والمعلومات الأساسية والتقارير الدورية،ويمكنها أن تقدم أفكارا

جديدة لتطوير أداء الوزارة المعنية[5].

إن القيم والأخلاق بوصفها معايير للانضباط السلوكي و أدب المعاملات والأعراف السلوكية...الخ تلعب دورا مهما في خلق التماسك و التوازن الاجتماعيين، كما يثبت ذلك علماء النفس الاجتماعي وهي بذلك تمتلك قوة وجدانية مؤثرة على السلوكيات الإنسانية، أكبر بكثير من تأثير الفكر العلمي والعقل والمنطق على هذه السلوكيات. إنها شرط ضروري في تماسك الأفراد والجماعات وتوازن المؤسسات الاجتماعية، وضمان إستمراريتها ونمائها الإيجابي،و يثبت علماء النفس الاجتماعي في مجموعة من البحوث،بأن اضطراب القيم و تآكلها و انهيارها يؤدي بصورة طبيعية إلى خلق حالات ووضعيات اجتماعية وقيمية أنومية تترتب عنها اضطرابات وإختلالات أخرى تمس كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والإدارية و التربوية .

و قد تأكد علميا في هذا السياق،أن الأنوميا الاجتماعية أي "اهتزاز المعايير المرجعية الضابطة" للسلوكيات والمعاملات تخلق تمثلات عقلية و مشاعر و إسقاطات مشككة في كل شيء،و فاقدة للثقة في شرعية وجدية كل المؤسسات والإطارات المنظمة للمجتمع،فحينها تهتز القيم كل التوازنات والعلاقات و الترابط بين الأفراد داخل المؤسسات،و من هنا خطورة انهيار النظام القيمي أو منظومة القيم داخل المجتمع ولا يحصل هذا الانهيار كما يثبت ذلك الواقع الاجتماعي،إلا في حالات تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

و في هذا الإطار تضطلع الجامعة بمهام تصحيح وضعيات الأنوميا القيمية،الناتجة عن انهيار القيم بحيث أن هذه الأنوميا تنتج تمظهرات وأعراضا سلوكية مرضية تعبر عن الدوران والتيه المجتمعي في قياس الأشياء وضبط المعايير والموجهات السلوكية التي تراعي التوازن الاجتماعي،ففي حالة الأنوميا القيمية كما يصفها علماء النفس الاجتماعي وعلماء الاجتماع يصبح كل شيء فاقدا للمعنى وتتساوى في نظر الفرد كل المعايير والسلوكيات،فلا فرق بين السلوك الجدي والسلوك الغير الجدي،ولا فرق بين مفهوم الخير ومفهوم الشر وبين الكفاءة وغير الكفاءة في مجال تحميل المسؤوليات والقيام بوظائف معينة،حيث تسود قيم الفردانية وقيم المصلحة الذاتية وتتذبذب مقاييس الاستحقاق ولا استحقاق،وتتقلص أواصر التعاون والتعاضد بين الأفراد،وتضيع الحقوق والواجبات والاعتراف بمجهود الأفراد الجادين وتتنامى رغبات الحقد و إلحاق الأذى بالآخرين،و تكريس ظواهر الانفصال والتصدع و الانحراف والتوتر على حساب ظواهر الاتصال والتجاذب الهادف بين الأفراد داخل المجتمع،وتنمو تمثلات المناوئة الرفض لاعتبارات سيكولوجية،و ليس لاعتبارات عقلانية. ويشيع الفكر التشكيكي في كل شيء لدى الافراد،و تتفاقم سلوكيات الانحراف وسلوكيات العبث واللامسؤولية في العمل الجماعي،وظهور نزاعات الفردانية و نزاعات الأنانية داخل المؤسسات وتكثر ظواهر خرق القوانين والنصب والاحتيال و تتقوى ثقافة النكوص إلى الوراء والماضي ملتمسة بدائل معينة. و ينجر بذلك إلى إحياء و العودة إلى مرحلة المجتمع اللاتعاقدي – حالات غياب روح القانون والشعور بالحياة المدنية – أي المرحلة الإنسانية بمعناها الهوبسي (التي كان الجميع ضد الجميع أو حرب الجميع ضد الجميع). مما يدفع الأفراد إلى الانعزال الذاتي و أخذ الحيطة و الحذر من الآخرين في ميادين العمل والشغل والإدارة ....الخ،و تختلف حسب علماء الاجتماع و علماء النفس الاجتماعي وضعيات الأنوميا الاجتماعية من مجتمع الى آخر،وذلك وفق درجات الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها كل مجتمع على حدى،وحسب درجة انهيار منظومة القيم،ويرى هنا عالم الاجتماع "إميل دوركايم "بإعتباره منتجا لمفهوم الأنوميا (بمعناها الاجتماعي والمؤسساتي) أن حالات الأنوميا تتقلص و تتنامى حسب مستوى درجات الانحلال والإنفكاك القيميين داخل المجتمعات،فكلما كانت القيم – في نظره – مستقرة وواضحة ومرضية ومتفق عليها من طرف المجتمع،إلا وتقوت أواصر التعاقد والتضامن المجتمعين(بمعناها المدني عند جون جاك روسو)وتقلصت حالات الأنوميا والعكس صحيح.

فانهيار القيم – إذن – داخل المجتمع يؤدي حتما و بشكل جدلي إلى بروز حالات الأنوميا و ذلك لأن القيم تتحدد من الناحية السوسيولوجية،وكما يرى ذلك "روشاركي" كمرجعيات معيارية ضابطة للسلوكيات والتفاعلات الاجتماعية،بحيث كلما أصيبت هذه المرجعيات بالاختلال والاضطراب،فقدت قدرتها على توجيه السلوكيات الاجتماعية إلا و نتجت عنها تلك الحالات والوضعيات الأنومية المشار إليها سابقا.لذلك ينبغي أن تعمل الدولة على ضبط القيم داخل المجتمع وعلى تطوير عناصرها الإيجابية وإصلاح معوقاتها التطورية و حمايتها من التآكل السلبي والانهيار التام،و ذلك عبر مؤسسات خاصة لهذا الغرض .

و نظرا لهذا الدور التأثيري الذي تقوم به منظومة القيم داخل المجتمع،ينبغي في رأينا أن تعمل الدولة على رصد قيم المجتمع الجزائري من الناحية الأنتروبولوجية والسوسيولوجية في "مدونة للدولة خاصة بسلم القيم"وذلك لأن القيم تخلق لدى الأفراد التمثلات الاجتماعية تجاه مختلف القضايا والقرارات والمشاريع التي تتخذها الدولة في مجال تدبيرها المجتمعي،فالأفراد والجماعات يميلون بطبعهم إلى تبني آراء واتجاهات تجاه قضايا وموضوعات إنسانية واجتماعية وسياسية،بناء على ما تمليه عليهم قيمهم وتمثلاتهم،وليس بناء على ما تلقوه من مفاهيم و دروس مدرسية و تعليمية،أو ما تلقوه من توجيهات سياسية.الشيء الذي يؤدي – بالضرورة – إلى التصادم وعدم التكامل بين ما يروج من قيم و تمثلات في الحياة اليومية،وما يدرس من قيم علمية وعقلانية داخل المؤسسة التعليمية بصفة عامة والمؤسسة الجامعية بصفة خاصة.

5ـ مهام و أدوار الجامعة الجزائرية على مستوى إرساء دعائم التحديث

لقد ظهرت نظريات التحديث في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي على أيدي علماء الاجتماع الغربيين،خاصة منهم الأمريكان بقيادة "تالكوت بارسونز". غير أن الأصول المرجعية لهذا الاتجاه تعود إلى الأعمال والتحليلات التي قدمها كل من إميل دوركايم وماكس فيبرعند مقارنتها بين "المجتمع التقليدي"و"المجتمع الحديث"،وذلك في إطار إسهاماتهما النظرية العامة حول التغير الاجتماعي و الاقتصادي،التي كانت مثار جدل واهتمام واسعين في القرن التاسع عشر، وبالتالي يفهم من هذا أن التحديث يعني تأثير الجديد على القديم وليس استئصال القديم واستبدال الجديد بالقديم[6].

و رغم ذلك عرف مشروع التحديث في مطلع القرن التاسع عشر إخفاقات كثيرة في العالم العربي والإسلامي،وذلك بحكم أن التحديث كمفهوم وممارسة وإنجازات هي من إنتاج الغرب،وقد استطاع الاستعمار الغربي خلق بعض أسسها الحضارية والمادية كشق الطرق وإقامة السكك الحديدية والمطارات والمستشفيات والمدارس، أي كل البنيات التحتية الأساسية التي تستعمل فيما بعد في الدول العربية والإسلامية بعد حصولها على استرجاع سيادتها الوطنية وعلى تحسينها إلى الأفضل،لكن دون استيعاب الأسس الفكرية والعلمية التي أنتجت الحداثة الغربية الشيء الذي جعل الثقافة التراثية مرسخة في اللاوعي الثقافي الجماعي داخل الحياة العربية والإسلامية، بحيث ظلت هذه الثقافة في مضامينها وأعرافها وعاداتها السلبية مقاومة لكل تيارات التحديث الفكري والعلمي التي تزعمها عدة مفكرين سلفيين وليبراليين في مطلع القرن العشرين، ممن كانوا يدعون في إطارها إلى الأخذ بالفكر العلمي والفكر الوضعي في شتى المجالات الحياتية والمؤسساتية والسياسية .

و بالرغم من أن الدول العربية نجحت – فيما بعد نسبيا – في تطبيق هذا النموذج التحديثي ،إلا أن الثقافة التراثية ،ما تزال مؤثرة في مختلف التشريعات القانونية، وخاصة في مجال الأحوال الشخصية . أما على مستوى الأعراف و العادات و القيم، فما تزال هذه الأشياء عصية على اقتحام الحداثة الفكرية و العقلانية بمعناها الإيجابي[7]، و قد برزت حاليا محاولات تحديثية في مجموعة من الدول العربية والإسلامية خاصة الجزائر تحاول القيام بإصلاحات ثقافية وسياسية في إطار ما يسمى بمشاريع التحديث السياسي والديمقراطي،وذلك تحت ضغط الطلب الخارجي وتحت ضغط العولمة ومقتضياتها التي تقتضي ضرورة انفتاح المجتمعات النامية على معطيات الحداثة الغربية فكرا وثقافة،إلا أن الواقع السياسي والثقافي ما يزال يقاوم القيم التنويرية للحداثة بمعناها الإيجابي،ورغم ذلك انخرطت الجزائر في مشروع التحديث السياسي والديمقراطي وإن كان هذا المشروع ما يزال في بدايته التأسيسية،حيث أصبح يمثل نموذجا تحديثيا يحتذى به من طرف الدول العربية والإسلامية،إذ أعطى في هذا الإطار إشارات إصلاحية وسياسية جريئة وقوية مثلا تنمية المرأة ،تحسين وإصلاح الأحوال الشخصية،تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة،وكذلك الانفتاح على العلوم الإنسانية في شتى المواضيع التي كانت حكرا على أحادية التفكير،غير أن هذا المشروع ما يزال متعثرا بفعل المخاوف الأمنية والعوائق السياسية و الثقافية.

و نعتقد في هذا الإطار أن المشروع التحديث الذي تتبناه الجزائر حاليا بإرادة جريئة بالمقارنة مع الدول العربية والإسلامية يحتاج إلى إثراء ومناقشة وتطويره إلى الأفضل،ونحن في هذه الورقة نحاول فقط إثارة الانتباه إلى أهمية الجامعة في دعم هذا المشروع من الناحية العلمية والفكرية والتكوينية – ولسنا هنا بصدد دراسة موضوع التحديث في حد ذاته،وإنما نشير إلى أهميته فقط على سبيل علاقته بالأدوار التنويرية للتعليم العالي،و أن التحديث يجب أن يكون حاليا محور الأدوار التربوية والعلمية والتكوينية التي ينبغي أن يضطلع التعليم العالي بأدائه داخل المجتمع الجزائري.

و بناء على ذلك يمكن القول أن معضلة الجامعة ليست معضلة بيداغوجية أو معضلة مؤسسية،بقدر ما هي مشكلة أدوار وآفاق ومفهوم وتصور متفق عليه حول معنى المؤسسة الجامعية،فما تزال هذه المؤسسة تشوبوها الغموض وما تزال النظرة الأمنية والسياسية تتحكم في مجمل الإصلاحات الجامعية،بحيث أن الدولة لم تفتح بعد النقاش الديمقراطي وتفعيل الاتصال المؤسساتي – الفعلي – حول المهام والوظائف الفعلية التي ينبغي أن يقوم بها التعليم الجامعي حاليا،وبالرغم من مشروع التنمية والتحديث الذي تتبناه الجزائر نسبيا على المستوى السياسي والثقافي وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي،فالتعليم الجامعي لم ينخرط بشكل واضح ضمن هذا المشروع.

إن الدولة مدعوة في هذا الإطار إلى ضرورة إعادة الاعتبار للمكانة الرمزية للمنظومة الجامعية داخل المجتمع وإعادة الاعتبار للبحث العلمي الإنساني – و العلوم الإنسانية خاصة – نظرا لكون التغيير الثقافي بمعناه الإيجابي التنويري وتطوير الذهنيات و تعديل السلوكيات هو من مهام علم النفس وعلم الاجتماع والأنتروبولوجية بالخصوص،بحيث ينبغي أن تكون هذه الأهداف ضمن الأولويات السياسية والتنموية،باعتبارأن التعليم العالي هو الرهان الفعلي للتحديث الفكري والسياسي والثقافي الذي تتوقف عليه كل الرهانات الأخرى.ولا يمكن تصور وتوقع نهضة حضارية وحداثية وديمقراطية بالنسبة للمجتمع الجزائري بصفة خاصة والمجتمع العربي بصفة عامة دون ارتهان و تجنيد التعليم العالي كأحد القنوات الأساسية والمؤثرة في تحقيق هذه النهضة،فهل منظومتنا الجامعية استوفت فعلا دور إحداث الثورة الثقافية والمعرفية المطلوبة في مشروع التحديث النهضوي؟

فمن المعلوم أن المشروع الجامعي كان يتمحور منذ بداية الاستقلال إلى حدود منتصف الثمانينات حول تكوين الأطر

الجامعية التي كانت تحتاجها مختلف المؤسسات والإدارات من أجل سد الخصاصة و تعويض الأطر الأجنبية،ولا يخفى على أحد أن التعليم العالي قام فعلا بدور إنتاج الأطر المكتبية و الإدارية والتعليمية التي كانت الدولة في حاجة إليها،من أجل تحديث مؤسساتها والأساسية مثل قطاع التعليم،قطاع الصحة،قطاع الإدارة العمومية بشكل عام،غير أن تراجع آفاق توظيف الأطر الجامعية في مجال القطاعات العمومية أصبح يضع الدولة والمجتمع حاليا،إزاء وضع مجتمعي جديد يقطع كليا مع وضع المجتمع السابق التي لعبت فيه المؤسسة الجامعية دور إنتاج الأطر المكتبية.

إن الوضع المجتمعي الحالي يتطلب من الدولة والمجتمع استرضاء مشروع جامعي يولي أهمية قصوى لمسألة التحديث الثاني،الذي هو مغاير للتحديث الجامعي الأول الفاقد لأهميته السابقة،ولعل التعليم العالي- كما أشرنا إلى ذلك – أصبح حاليا منوط بهذا المشروع الثاني،وبالتالي فإن إستراتيجيته مهننة التعليم العالي وهذه المهننة يجب أن تكون متعددة الأبعاد حيث يتكامل فيها البعد العملي التطبيقي بالبعد العلمي الأكاديمي في نفس الوقت بواسطة الاتصال الفعال بين تلك القطاعات ،بحيث لا يمكن أن تأخذ أهميتها الجامعية،إلا داخل مشروع مجتمعي تحديثي – نهضوي – فعلي يهدف إلى تأهيل وتكوين الأفراد علميا وأكاديميا من أجل المساهمة المجتمعية في التحقيق المستمر لهذا المشروع.

و من هنا فإن الجامعة ينبغي أن تقدم معارف وعلوم ومهارات وكفاءات حديثة ومنفعة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية و العلمية و المعرفية والسياسية، في إطار مشروع تحديثي ديمقراطي متكامل تحدد فيه الدولة بوعي سوسيولوجي واضح وتام سلم أولويات والغايات والأهداف في مجال تكوين الأفراد و تأطيرهم داخل الحقل الجامعي.

و ينبغي أن يرتبط هذا التكوين الجامعي بناء على ذلك بالبعد التحديثي والتنموي،وأن يكون ملازما كفكر وثقافة لمضامين كل التخصصات والشعب الجامعية المدروسة،وذلك باعتبار أن الفرد المتكون في حقل التعليم العالي هو في حد ذاته مشروع تنموي مهني فردي – يهم مصلحة الفرد – و في نفس الوقت مشروع تنموي مجتمعي – يهم مصلحة المجتمع ككل – و معنى ذلك أن مسألة التكوين المهني أو العملي البحت ليست من مهام التكوين الجامعي،بل من مهام منظومات تكوينية أخرى – المدارس والمعاهد التكوينية والمهنية – وهي مهام ينبغي أن تكون متكاملة مع التعليم العالي التي يتلخص دوره في إعطاء الأسس المعرفية والأكاديمية والعلمية لكل المهن والوظائف التي يقوم بها الأفراد داخل المجتمع في إطار انفتاح أكاديمي إيجابي متعدد الأبعاد.

لذلك يمكن القول أن أدوار الجامعة هي أدوار لا تبرز منافعها ومردوديتها،إلا على مستوى المدى البعيد،وذلك من حيث هي إطار مجتمعي لنشر الوعي العلمي وتجديد النخب الفكرية والعلمية وتطوير الفكر وتعديل التمثلات والقيم والثقافة.

و هنا ينبغي الإشارة إلى مسألة التحديث الفكري والثقافي،أو ما يمكن تسميته بالثورة الثقافية وهو أهم بكثير من التحديث المادي الفاقد لمفاهيمه وأسسه الفكرية والعلمية،فالاقتصار على تحديث البنيات التحتية والمادية للدولة والمجتمع لا يصمد كثيرا في إطار الكوارث الطبيعية والحروب كما تدل على ذلك التجارب الإنسانية،ولعل تجربة حرب الخليج في العراق بعد الغزو الأمريكي و تدمير أهم البنيات التحتية من المراكز العسكرية ومؤسسات الدولة من الطرق الرئيسية للمطارات،أي كل معالم الدولة السابقة في العراق حيث يتبين لنا بالملموس أن المجتمع العربي لم يدخل بعد عصر الحداثة والحضارة بمعناه المعاصر،إذ بمجرد تدمير هذه البنيات التحتية أدى ذلك إلى تنامي الثقافة التراثية بمعناها السلبي و ليس بمعناها الإشرافي،حيث عاد المجتمع الى فترة ما قبل الحداثة والحضارة و السقوط في مرحلة مجتمع اللادولة،من خلال إحيائه لنزاعات ثقافية ودينية قديمة وإنتاجه لسلوكيات اجتماعية تقطع كليا مع قيم الحداثة والبناء المؤسساتي.وهذا يعني أن ذلك العمران والتحديث المادي المستورد من الغرب لم يصمد في وجه الثقافة التراثية وفي وجه العقل غير الحداثي.

و من هذا المنطلق يمكن القول أن العالم العربي والإسلامي لم ينجز بعد نهضته التنويرية والحداثية بمعناها الإيجابي،ولم يحسم بعد مع المؤثرات التراثية - في جوانبها السلبية وليس في جوانبها الإشرافية الإيجابية – وعوائق الفكر العقلاني ..الخ،الشيء الذي يدعو فعلا إلى ضرورة خلق ثورة تحديثية من شأنها إعادة الاعتبار لقيم العقل والعلم ،وذلك بتنوير برامج التعليم بصفة عامة و برامج التعليم العالي بصفة خاصة،كأساليب وإستراتيجية لإعادة البناء المجتمعي والمؤسساتي لمجتمعنا الجزائري و مجتمعنا العربي الإسلامي بشكل عام[8].و لعل هذا ما يؤهل المنظومة الجامعية إلى القيام بهذه الأدوار التحديثية من أجل رفع الفعلي لعوائق التكوين الفكري و كوابح سياسات التحديث الديمقراطي للمجتمع العربي بشكل عام،ولا يمكن للمؤسسة الجامعية أن تضطلع بهذه الأدوار دون توفير الشروط المؤسساتية التي ينبغي أن يمارس فيها التكوين الجامعي مهامه،ودون إعادة النظر في سياسة التعليم العالي الجامعي المبني على النظرة الأمنية لمفاهيم التربية والتكوين بصفة عامة،وذلك بتجديد جسورا لتفاعل والتواصل بين الدولة ومختلف الفاعلين المعرفيين والتربويين من طلاب وأساتذة جامعيين،في إطار تبني الأسلوب الديمقراطي المقنع لتبليغ و توضيح الأهداف والغايات المتوسطة المدى والبعيدة المدى،سواء على المستوى المهني التنموي أو على المستوى التنويري والتحديثي،بحيث ينبغي أن تجند لهذه الاستراتيجية المجتمعية كل الأطراف الفاعلة في هذا الميدان بدون تحيز إيديولوجي منغلق ذلك بتغيير الرؤية الأمنية والسياسية التي تتبناها الدولة تجاه هذه المؤسسة من خلال إبداع بيداغوجية تواصل منفتحة من الناحية الديمقراطية

مع كافة الأطراف الفاعلة في حقل التعليم العالي،الأساتذة الجامعيون والطلاب،وتبني أسلوب الإقناع الديمقراطي الحداثي في توضيح أهمية أهداف التحديث الفكري والعلمي والثقافي باعتباره الحد الأعلى المشترك الذي تلتقي حوله كل القوى الحداثية و الديمقراطية داخل المجتمع العربي بشكل عام .

وهنا ينبغي في هذا الإطار أن تعاد المكانة الرمزية للباحث الأكاديمي بوصفه فاعلا ثقافيا متنورا تقع عليه مسؤولية النهوض بالمشروع التحديثي،وان يرفع حوله التهميش وان يرد الاعتبار للدكاترة الباحثين التي تنسف كفاءاتهم داخل الإدارات والتعليم الثانوي،باعتبار هذا التهميش منافيا تماما لقيم التحديث ومشروع التنوير الذي تتبناه الجزائر حاليا في كل القطاعات الإنتاجية والثقافية،كما ينبغي أن تتشكل في هذا الإطار مجالس علمية خاصة بالعلماء والباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية من علماء الاجتماع،علماء النفس،علماء التاريخ وعلماء الاقتصاد وعلماء القانون ...الخ.ويفتح لهم المجال لبحوثهم واستقصاءاتهم العلمية والأكاديمية وإلقاء محاضراتهم ونشر أفكار التنوير داخل المجتمع،وتأسيس مؤسسات ومراكز للبحث العلمي الإنساني،فمن شأن ذلك توفير بنك معلوماتي حول الظواهر المجتمعية بكل أشكالها التي تهم مشروعات التنمية،بحيث يشرف عليها مجلس خاص بعلماء الحركات المجتمعية المتخصصين في العلوم الإنسانية،وكل يعمل من جانبه من أجل تطوير المجتمع الجزائري و تنويره علميا وفكريا وثقافيا في إطار علم إنساني و فقه معاصر مستوعب المقتضيات التغيير و تطور الوقائع والظواهر الإنسانية والاجتماعية [9].

إذا كنا نريد الانفتاح على قيم العقلانية ونبذ قيم اللاعقلانية والتخلف الفكري،ينبغي أن نتهيأ إلى ذلك بإرادة سياسية فعلية بحيث ينبغي أن نتقبل الفكر الحداثي بأوسع معانيه الإيجابية، بحيث لا يمكن تحقيق الحداثة الثقافية وإنجاحها كمشروع حضاري بمعناه الإيجابي دون ربطها بالحداثة السياسية،باعتبارها الأساس الذي تقام عليها إمكانية إنجاح مشاريع التنمية بصفة عامة،ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون الانفتاح أولا على قيم العلم والمعرفة والعمل على نشر هذه القيم في حياتنا المجتمعية العامة،مما سيمكننا ولا شك بفضل دور التنوير الجامعي من بناء مجتمع عقلاني فاضل تتقلص فيه تدريجيا قيم الإقصاء والدمار الإنساني،وتسود فيه قيم الفضيلة والعقل والمنطق و قيم الحداثة الإيجابية،مما يسمح بتوسع الوعي العقلاني والعلمي عند كل الأفراد داخل المجتمع،وتتراجع فيه احتمالات التفكك وتختفي فيه نوازع الحقد و "الإرهاب".

لذلك فإن الجامعة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتجديد وظائفها السابقة،و ذلك بأداء أدوار التنوير وتصحيح الفكر السائد والثقافة الغير العقلانية التي ما تزال تكبل إنعتاق المجتمع على كافة المستويات،وتكوين أفراد مثقفين حاملين للفكر التنويري الإيجابي و قادرين على إدماج أنفسهم بأنفسهم،حسب مستويات ونوعية وطبيعة مؤهلاتهم وكفاءتهم في إطار خلقهم لسوقهم الرمزية التي هي المدخل الفعلي لتراكم الرساميل المادية واللامادية (الرمزية)على حد سواء،والتي يمكن أن تعود بالنفع على إنعاش الأعمال والشغل بأشكالهم المادية والرمزية المتعددة داخل المجتمع.

و انطلاقا من هذا كله نسوق بعض **الاقتراحات** حتى تحقق التنمية و التحديث، يجب أن تعمل الجامعة على إيجاد متخرج يتمتع بالمواصفات التالية:

- أن يكون متحركا قادرا على تطوير معارفه والقيام بأعمال مختلفة.

- أن يكون قادرا على استيعاب التطورات التكنولوجية ويتفاعل معها.

- أن يكون قادرا على المساهمة في عملية الابتكار والابداع .

- أن يكون قادرا على متابعة تعليمه و تأهيله طوال حياته المهنية.

- أن يكون قادرا على التواصل بين البشر و يتمتع بالحس الاجتماعي .

- أن يتمتع بعقلية الشراكة و القدرة على العمل ضمن فريق عمل موحد التطلعات و الاهداف.

- أن يستطيع التكيف مع عالم العمل في اطار العولمة،وان يكون قادرا على التكيف مع مختلف الثقافات والحضارات.

- و يمكن أن نضيف إلى ما سبق إنشاء جامعات مركزية من نوعية رفيعة ودعمها بسخاء لاستقطاب أفضل العقول والطاقات بما فيها المهجرة،واشتراط أن يكون طلبتها ومشرفوها وأساتذتها من غيرا لأجانب متمكنين من اللغة الوطنية إضافة إلى إتقانهم اللغات الأجنبية في مجالات اختصاصهم،وذلك على أساس أن تلعب هذه الجامعات المذكورة دورا محوريا في إنتاج الموارد البشرية اللازمة لتفعيل مشروع التحديث والتنمية،وكذلك لتطوير إنتاج لغة وطنية علمية و تقنية تسهم في تدعيم الهوية الوطنية[10].

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

الخاتمة

و أخيرا يمثل دور التعليم العالي في التنمية والتحديث إحدى الوظائف الأساسية للجامعات الحديثة، ومن خلال هذا الدور يتم تهيئة الظروف المناسبة للأفراد والمؤسسات العامة للاستفادة من كافة الإمكانات المادية والبشرية والعلمية بالجامعة، وتنمية وعي الأفراد في جميع المجالات وتنمية مهاراتهم حتى يمكنهم ملاحقة التقدم المذهل والسريع في

التقنيات والابتكارات الحديثة، وكذلك تكون هذه الجامعات بمثابة الاشعاع الثقافي و التنويري لنهضة المجتمع ككل،ولها القدرة على استيعاب تجارب الآخرين.

المراجع

1- محمد على أبو العلا، 2014،فن الاتصال الجماهير بين النظرية والتطبيق،القاهرة،دار العلم و الإيمان للنشر والتوزيع،ص 45.

2- توبي هف، 2000،فجر العلم الحديث: الإسلام ، الصين ، الغرب ، ترجمة،محمد عصفور،الكويت، عالم المعرفة، العدد 260،ص 87.

3- عبد الحسن الحسني ، 2008،التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة ، بيروت ،الدار العربية للعلوم الناشرون، ص 73.

4- نور الدين زمام،2007،القوى السياسية والتنمية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،ص 20.

5- دوني كوش،2002،مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ،ترجمة، قاسم المقداد،دمشق،منشورات إتحاد الكتاب العرب،ص46.

6- فتحي حسن ملكوي، ،2015،البناء الفكري، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الاسلامي،ص 262.

7- أمين سمير ،1999عولمة الثقافة ،في برهان غليون و سمير أمين ،ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ،بيروت،دار الكر المعاصر،ص99.

8- فتحي محمد البعجة، ،2006، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي – من أوهام التحديث و العصرنة إلى التهميش الاجتماعي –الاقتصادي ، ليبيا، دار النهضة العربية،41.

9- محمد صادق ،2014، البحث العلمي بين المشرق العربي و العالم الغربي ،كيف نهضوا و لماذا تراجعنا ؟ القاهرة. المجموعة العربية للتدريب و النشر،ص 78.

10- محمد رفيق الطيب ،2010، العالم العربي و التحديات المعاصرة (نقد الذات و سبل الاصلاح)، لبنان، دار النفائس،ص 356.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلفان طيفوري رحماني بوزينة أحمد، مونيس أحمد، (2020)، فعالية الاتصال بين الجامعة و المحيط الاجتماعي ودوره في التنمية و التحديث، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات.ص ص: 175-182